



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٥/٣٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب و أصدرت قرارها الأتي :

التميز - المدعى - رياض عبد الحسين جعفر وكيله المحامي عدنان العكيلى .
التميز عليه - المدعى عليه - رئيس مجلس محافظة البصرة / إضافة لوظيفته
وكيله الموظف الحقوقي خالد هتتر غضبان .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري ان المجلس البلدي لقضاء الفاو كان قد اصدر قراره المرقم (٦) في ٢٠٠٩/٦/٧ والمتضمن عزله من رئاسة المجلس المذكور دون سبب قانوني رغم استمراره بالعمل في المجلس وتقاضيه المكافأة الشهرية المخصصة له ، وقد تفاجأ بالقرار الذي اتخذ في جلسة طارئة ولم يبلغ به ، تظلم المدعى لدى المجلس البلدي لقضاء الفاو وسجل تظلمه برقم (٢٦٦) في ٢٠٠٩/٨/١٢ وقد تم رفض التظلم بموجب كتاب المجلس المرقم (أ/١٧٤٩) في ٢٠٠٩/٨/٢٤ ، أقام المدعى دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١ طالباً الحكم بإبطال قرار عزله المرقم (٦) في ٢٠٠٩/٦/٧ ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٣/٢ وبعدد اضبارة (٢١٠/ق/٢٠٠٩) حكماً يقضي رد الدعوى لعدم وجود أساس قانوني لها ذلك ان القسم السابع من الأمر (٧١) لسنة ٢٠٠٤ والصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والواجب التطبيق على هذه الحالة أجاز عزل أعضاء المجالس المحلية من مناصبهم بسبب العجز او سوء السلوك الخطير داخل الوظيفة او خارجها او سوء استخدام المنصب ، طعن وكيل التمييز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بلانحته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٣/٢٧ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون لما استند اليه من أسباب ذلك ان المدعي يطعن بقرار المجلس البلدي لقضاء الفاو المتضمن عزله عن رئاسة المجلس دون سبب قانوني بموجب القرار المرقم (٦) في ٢٠٠٩/٦/٧ بعد جلسة استجوابية تأيد من خلالها سوء استخدام المنصب واستغلال الوظيفة للمصلحة الخاصة والتقصير في أداء الواجب وان قرار العزل اتخذ في ظل نفاذ قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨/البند (اولاً) من المادة (٥٥) منه والذي قضى بعدم سريان أحكامه على المحافظات غير المنتظمة في اقليم الا بعد إجراء انتخابات المجالس القادمة ورغم ان النص المذكور قد الغي بموجب المادة (٨) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ (قانون تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم) رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وبذا فان القسم السابع من أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٤ هو الواجب التطبيق عن الحالة موضوع الدعوى والذي أجاز عزل أعضاء المجالس المحلية من مناصبهم بسبب العجز او سوء السلوك الخطير داخل الوظيفة او خارجها او سوء استخدام المنصب وعليه فيكون قرار محكمة القضاء الإداري ببرد دعوى المدعي رياض عبد الحسين جعفر صحيحاً وموافقاً للقانون ، قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٥/٣٠ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم أحمد بايان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن



الرسم المدفوع ولعدم قناعة المدعي عليه / إضافة لوظيفته بالقرار فقد بادر إلى الطعن به تميزاً إمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١١ / ٦ / ٢٠٠٨ ولأسباب المبينة في اللاحقة .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المدعية (المميز عليها) عراقية الجنسية وتحمل شهادة الجنسية العراقية المرقمة ٦٤٧٥٨١ الصادرة من جنسية بغداد بتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٩٦ و متزوجة من طلال طه محمود وهو فلسطيني ولها منه بنت واحدة اسمها (ديما طلال طه) أي أن الطفلة مولودة من أم عراقية وأب فلسطيني وفقاً للمستندات المبرزة في الدعوى وحيث أن المولود لأب عراقي أو لام عراقية يعتبر عراقياً بحكم القانون وتسمح له الجنسية العراقية بصرف النظر عن جنسية الوالد الآخر أباً كان او امساً تطبيقاً لحكم المادة (١٨ / ثانياً) من دستور جمهورية العراق والمادة (١٣ / أ) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ لذلك تعتبر الطفلة (ديما طلال طه) المولودة من أم عراقية قد ولدت عراقية بحكم القانون ومن حق والدتها المدعية طلب منحها الجنسية العراقية وهذا ماقتضت به المحكمة وما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا ومنها قرارها (٤ / اتحادية / تميز / ٢٠٠٧) في ٢٦/٤/٢٠٠٧ وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التميزية



وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠/جمادي
الآخرة / ١٤٢٩ هـ الموافق ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٨ م .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

ع.م
علي عدنان

(٣٠٣)